مجلة "نتائج الفكر" الصادرة عن معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

المجلد السادس. العـدد الأوّل. الرقم التسلسلي 09
السنة 2022. ص 78 – 95
EISSN 2773-2762 / ISSN 2477-992x

أهمية الجانب الصرفي في تحديد الوظيفة التركيبية، الصفة أنموذجا

The importance of the morphological aspect in determining the synthetic function، adjective as a model

د. مصطفى حجاج

قسم اللغة العربية وآدابها– جامعة غرداية– الجزائر

mustaphahadjadj046@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/09/23	تاريخ القبول: 2022 /01/06	تاريخ النشر 2021/ 04/20

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار الفائدة من التفريق بين مستويات التحليل اللساني، وبالتحديد التمييز بين المستوى الصرفي والمستوى التركيبي، من خلال اعتماد نموذج للدراسة هو الصفة.

حاول البحث أولا تحديد مفهوم الصفة عند النحاة القدماء، وتوصل إلى اقتراح مفهوم مختصر ودقيق للصفة. ووضح البحث ثانيا الفرق الأساسي بين الصرف والتركيب، وحدّد الوظائف التركيبية التي تقوم بها الصفة على المستوى التركيبي. ثمّ درس مكان الصفة في التعريفات التي ذكرها النحاة للاسم. ودرس البحث مكان الصفة أثناء تعليل النحاة للقسمة الثلاثية للكلمة، من خلال تحليل ثلاثة أدلّة. ثمّ أعطى مثالا تطبيقيا أظهر من خلاله أنّ عدم الدراسة الدقيقة للكلمة على المستوى الصرفي يؤدي إلى عدم الوضوح في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة على المستوى التركيبي. وفي خاتمة البحث تمّ توضيح أهمّ النتائج المتوصل إليها.

كلمات مفتاحية: صفة، صرف، تركيب، وظيفة تركيبية.

Abstract:

This research aims to show the benefit of differentiating between the levels of specifically the distinction between the morphological level ،linguistic analysis and the structural level by adopting a model for the study that is the adjective.

I first tried to define the concept of the adjective according to the ancient and I came to the conclusion of a brief and accurate concept of the ،grammarians the basic difference between morphology ، secondly،adjective. And I explained and I identified the Synthetic functions that the adjective performs at ،and Syntax the Synthetic level. Then I studied the place of the adjective in the definitions mentioned by grammarians for a noun. I studied the place of the adjective during by analyzing three ،the grammarians' explanation of the triple division of the word evidence. Then I gave an applied example through which we showed that the lack of careful study of the word at the morphological level leads to the error in determining the syntactic function of the word at the syntactic level. And I explained in the conclusion of the research the most important results that I reached.

Key words: adjective، morphology، syntax، the syntactic function.

المؤلّف المرسل: د. مصطفى حجاج. mustaphahadjadj046@gmail.com

– مقدّمة:

أهمّ ما يميّز اللسانيات عن الدراسة النحوية القديمة هو التفرقة بين المستويين: الصرفي والتركيبي. فالنحاة القدماء لم يميّزوا في دراستهم بين الصرف والتركيب، أمّا اللسانيات فتتأسّس على ضرورة التمييز بين المستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي. وسنتناول في هذا المقال أهمية الفصل بين المستوى الصرفي والمستوى التركيبي. وسنحاول الإجابة عن السؤال التالي: هل توجد ضرورة تحتّم الفصل بين المستوى الصرفي والمستوى التركيبي ؟ أم هو مجرّد إجراء شكلي ؟ وهل تؤثر الدراسة الصرفية في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اتخذت الصفة أنموذجا أوضّح من خلاله فرضية تأثير الجانب الصرفي في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة في الجملة.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية التمييز بين المستوى الصرفي والمستوى التركيبي في الجملة، وأنّ تحديد الوظائف التركيبية للكلمة لا بدّ أن تسبقه دراسة دقيقة للكلمة على المستوى الصرفي.

وقد تأسّس البحث على أربعة مباحث أساسية على الشكل التالي:

أولا– مفهوم الصفة والنظر إليها صرفا وتركيبا.

ثانيا– مكان الصفة في تعريف الاسم عند النحاة.

ثالثا– مكان الصفة في الحديث عن القسمة الثلاثية للكلمة.

رابعا– الاضطراب في تحديد الوظيفة التركيبية للصفة.

وختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها. وقد انحصر حديثي عن الصفة عند النحاة القدماء فقط، لكي لا يخرج البحث عن الإطار المحدّد له.

1– مفهوم الصفة والنظر إليها صرفا وتركيبا:

1–1– مفهوم الصفة عند النحاة:

في الجانب الاصطلاحي استعمل النحاة ثلاثة مصطلحات مترادفة: الصفة، والوصف، والنعت. وإذا أردنا أن نظفر بتعريف اصطلاحي للصفة فلا بدّ أن نبحث في ثلاثة أبواب نحوية هي: الحال، والنعت، وإعمال المشتقات: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة باسم الفاعل.

ولإعطاء تعريف دقيق للصفة لا بدّ من تتبع نسيج خيوطها في تعريفات النحاة في الأبواب النحوية الثلاثة المذكورة.

يقول ابن الأثير (ت 606 هـ) في باب الوصف: « **الوصف ما دلّ على أحوال الذات،** أو بعضها، إيضاحا للمعارف، وتخصيصا للنكرات. ».[1]

ويقول بدر الدّين محمّد ابن مالك، المشهور بابن الناظم (ت 686 هـ) في شرح ألفية أبيه، في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل: « **الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه.** ».[2]

ويقول ابن عقيل (ت 769 هـ) في شرح ألفية ابن مالك في باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل: « **المراد بالصفة: ما دلّ على معنى، وذات.** وهذا يشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبّهة. ».[3]

ويقول الأشموني (ت 918 هـ) في شرح ألفية ابن مالك في باب الحال: « **المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدلّ على متّصف،** وذلك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. ».[4]

نلاحظ أنّ هذه التعريفات متقاربة في مضمونها، وأقربها إلى الدقّة هو تعريف ابن الناظم: " **الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه** ". وإذا أردنا أن نبسّط هذا التعريف نقول إنّ الصفة تدلّ على شيئين: ذات + حدث. لذلك قال ابن عقيل: **الصفة ما دلّ على معنى، وذات.** المعنى المقصود هو الحدث. ولذلك قال الأشموني ما صيغ من المصدر، لأنّ المصدر هو اسم الحدث، وكان على الأشموني أن يكمل كلامه فيقول: **ما صيغ من المصدر ليدلّ على متّصف بالحدث.**

وأرى أنّ الأدقّ أن نقول: **الصفة كلّ كلمة دلّت على ذات موصوفة بالحدث.** ليتضّح أنّ الصفة تدلّ على شيئين: ذات، وحدث.

وهذا التعريف هو الذي يميّز الصفة عن الاسم، وعن الفعل، من الناحية الصرفية، فالاسم يدلّ على مسمّى، وهو الذات، والفعل يدلّ على الحدث، وزمن الحدث، أمّا الصفة فتدلّ على الذات والحدث. وعلى هذا الأساس هي وسط بين الاسم والفعل، شاركت الأول في الدلالة على الذات، وشاركت الثاني في الدلالة على الحدث. وهذا ما يفسّر سبب اختلاف النحاة البصريين والكوفيين،

إذ عدّها البصريون ضمن الأسماء، وعدّها الكوفيون ضمن الأفعال، وسمّوها بالفعل الدائم. واشتمال الصفة على الحدث هو الذي يهيئها للعمل التركيبي.

والمشكلة الأساسية عند النحاة في دراستهم للصفة هي عدم التفرقة بين الجانب الصرفي والجانب التركيبي.

1-2- الصفة بين الصرف والتركيب:

ببساطة يمكننا أن نقول إنّ الصرف هو دراسة الكلمة بمعزل عن التركيب. أمّا التركيب فهو دراسة الكلمة داخل التركيب. في الصرف لا ننظر إلى علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات المجاورة لها. أمّا التركيب فيتأسّس على دراسة العلاقة الموجودة بين الكلمات المتجاورة.

بداية أقول إنّ مصطلح الصفة هو مصطلح صرفي، ولكن عند النظر إليه من الجانب التركيبي يأخذ مصطلحات أخرى، سنبيّنها بعد قليل.

والسؤال الذي نطرحه هنا هو: هل لاحظ النحاة هذه التفرقة بين الجانب الصرفي والجانب التركيبي عند دراستهم للصفة ؟

أجيب بنعم، تنبّه بعض المحققين من النحاة إلى هذا الفارق الأساسي وأشاروا إليه. منهم أبو عمرو عثمان ابن الحاجب.

يقول ابن الحاجب (ت 646 هـ) في كتابه الإيضاح في شرح المفصّل: « الصفة تُطلق باعتبارين: عامّ، وخاصّ. فالعامّ ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود. والخاص باعتبار التابع، وهو أن يقال: تابع على معنى في متبوعه من غير تقييد. فقولنا: " تابع "، يخرج منه الخبر، إذ الخبر ليس بتابع، وإنّما هو جزء مستقلّ، بخلاف الصفة، فإنّها ليست بمستقلّة. وقولنا: " من غير تقييد " يخرج منه الحال، فإنّ الحال تدلّ على هيئة فاعل أو مفعول. ».[5]

وينقل الرضيّ الأستراباذي في شرح الكافية كلام ابن الحاجب بتصرّف وزيادة شرح فيقول: « قال في شرح المفصّل: الصفة تُطلق باعتبارين: عامّ، وخاصّ. والمراد بالعام: كلّ لفظ فيه معنى الوصفية، جرى تابعا أو لا. فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال، في نحو: " زيدٌ قائم "، و" جاءني زيدٌ راكبا "، إذ يُقال هما وصفان. ونعني بالخاص: ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا. نحو: " جاءني رجلٌ ضارب ". قال: حدّ العام: ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود. ».[6]

يذكر ابن الحاجب هنا أنّ الصفة تُطلق باعتبارين: عامّ، خاصّ. وببساطة العامّ هو الجانب الصرفي، والخاصّ هو الجانب التركيبي. وقد عرّفنا قبل قليل الصفة من الناحية الصرفية، وقلنا إنّها كلّ كلمة دلّت على ذات موصوفة بالحدث. وهو ما أشار إليه الرضيّ بقوله: "كلّ لفظ فيه معنى الوصفية ". وعلى هذا الأساس فالصفة من الجانب الصرفي تشمل ثلاثة أبواب تركيبية، هي: الخبر، والحال، والنعت. وعليه أيضا نفرّق بين الصفة والنعت، فالصفة جانب صرفي، والنعت جانب تركيبي. فالصفة مصطلح صرفي. أمّا الخبر، والحال، والنعت، فمصطلحات تركيبية. ومن ثمّ فالخبر من الناحية الصرفية صفة. والحال من الناحية الصرفية صفة. والنعت من الناحية الصرفية صفة. الخبر صفة تتميز من الناحية التركيبية بخاصية الإسناد. والحال صفة تتميّز من الناحية التركيبية بالدلالة على الهيئة. والنعت صفة تتميّز من الناحية التركيبية بالوصفية، أو بالتابعية كما يميزها ابن الحاجب.

وبعد هذا التمييز بين الجانب الصرفي والجانب التركيبي للصفة ننتقل للحديث عن مكان الصفة بين الأسماء.

2- مكان الصفة في تعريف الاسم عند النحاة:

اختلف النحاة كثيرا في تعريف الاسم، وسبب هذا الاختلاف هو احتواء الاسم على أمشاج مختلطة، تربطها خيوط غير واضحة في كثير من الأحيان. فالنحاة جعلوا الصفة فرعا من فروع الاسم، وهي تختلف عنه اختلافا كثيرا. لذلك يستحيل إيجاد تعريف للاسم يجمع بين الاسم والصفة معا. وسنناقش في ما يلي بعض التعريفات التي ذكرها النحاة للاسم.

2-1- تعريف الاسم عند الكسائي (ت 189 هـ):

يقول ابن فارس (ت 395 هـ) في كتابه الصاحبي في فقه اللغة: « قال الكسائي: الاسم ما وُصِف. ».[7]

يظهر جليّا عدم وضوح هذا التعريف، فهو يُعرّف الاسم بمقابلته بجزء منه. كان من المفروض أن يُعرّف الاسم بمقابلته بشيء يناظره ويكافئه، لا بجُزء منه، لأنّ الوصف عند النحاة جزء من الاسم. وهذا إقرار واضح من الكسائي بأنّ الوصف يخالف الاسم. وعبارة الكسائي صحيحة وجيّدة إذا أخرجنا الوصف من الاسم. فمن أهمّ خصائص الاسم أنّه يوصف، سواء قصدنا الوصف من جهة

المعنى الصرفي، الذي يشمل الخبر، والحال، والنعت، أم قصدنا الوصف من جهة المعنى التركيبي، الذي هو النعت، كما وضّحنا هذا قبل قليل.

2-2- تعريف الاسم عند الأخفش (ت 215 هـ):

يقول ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة: « كان الأخفش يقول: إذا وجدتَ شيئا يحسنُ له الفعل والصفة نحو " زيد قام " و " زيد قائم "، ثمّ وجدته يُثنّى ويُجمع نحو قولك: الزايدان والزيدون، ثمّ وجدته يمتنع من التصريف، فاعلم أنّه اسم. ». [8]

من بين الخصائص التي ذكرها الأخفش للاسم أنّه يحسنُ له الفعل والصفة نحو " زيد قام " و " زيد قائم ". وهذا يدخل في ما ذكرناه قبل قليل. فكون الاسم يحسن له الفعل، فهذه مقابلة بين شيء ونظيره، لأنّ الفعل يناظر الاسم ويكافئه. أمّا قوله بأنّ الاسم تحسن له الصفة فهذا لا يستقيم إذا كانت الصفة معتبرة من الأسماء. والعبارة صحيحة وجيّدة، إذا اعتبرنا الصفة مكافئة للاسم ونظيرة له، وليست جزءا منه، وهو الصحيح. لأنّ من خصائص الاسم أن يُسند له الفعل، وتُسند له الصفة.

2-3- تعريف الاسم عند المازني (ت 247 هـ):

يقول أبو هلال العسكري (ت 395 هـ[9]) في كتابه الفروق اللغوية: « قال أبو العلاء المازني رحمه الله: الاسم قولٌ دالٌّ على المسمّى، غير مقتض لزمان من حيث هو اسم. والفعل ما اقتضى زمانا أو تقديره من حيث هو فعل. قال: والاسم اسمان: اسم محض، وهو قولٌ دال دلالة الإشارة، واسم صفة، وهو قولٌ دال دلالة الإفادة. ». [10]

يهمّنا من قول المازني قوله: " غير مقتض لزمان "، وهذا كلام غير دقيق، نعم الاسم لا يدلّ على الزمان، ولكنّ الصفة تدلّ على الزمان، بل يشترط النحاة في إعمال الصفة أن تدلّ على الزمن في الحال أو الاستقبال.

ويهمّنا من قول المازني أيضا تفرقته بين نوعي الاسم: الاسم المحض، والاسم الصفة، وهي إشارة واضحة لاختلاف الصفة عن الاسم، فالاسم يدلّ دلالة الإشارة، أي يشير إلى المسمّى، والصفة تدلّ دلالة الإفادة، وهذا طبعا في الجانب التركيبي، وخاصّة عندما تقوم الصفة بوظيفتي الخبر والحال. فالصفة تختلف عن الاسم في دلالتها.

2-4- تعريف الاسم عند ابن كيسان (ت 299 هـ):

يقول ابن كيسان في كتابه الموفقي في النحو: « الاسم ما وُضع لشيء ليُفصل بينه وبين غيره من المسميات، وصلُح أن يكون فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه، وذلك نحو رجل، وفَرَس، وزيد. » [11]

يهمّنا من قول ابن كيسان قوله: ما صلُح أن يكون فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه "، يتحدث هنا عن الوظائف التركيبية التي يقوم بها الاسم داخل التركيب، وهذا لا ينطبق على الصفة، فالصفة لا تقوم بوظيفة الفاعل، ولا بوظيفة المفعول، ولا بوظيفة المضاف إليه، لأنّ إضافتها لفظية فقط، وليست معنوية. ومن ثمّ لا يصلح هذا التعريف للصفة، وإنّما يصلح للاسم فقط، وخاصّة نوعيه الأساسيين: اسم العلم، واسم الجنس، كما يظهر من خلال الأمثلة التي ذكرها.

2-5- تعريف الاسم عند الزجّاج (ت 311 هـ):

يقول ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة: « سُئل الزجّاج عن حدّ الاسم فقال: صوت مقطّع، مفهوم، دالٌّ على معنى، غير دالّ على زمان ولا مكان. » [12]

تمييز الاسم بأنّه ما لا يدلّ على الزمان كلام غير دقيق، كما ذكرنا قبل قليل، فالصفة تدلّ على الزمان، فكيف يمكن تفسير وجودها ضمن الاسم ؟ وسنوضّح هذه المسألة في المطلب التالي إن شاء الله.

يظهر من كلّ التعريفات السابقة التي ذكرها النحاة للاسم أنّها لا تنطبق على الصفة. والنتيجة الظاهرة الواضحة هي أنّ الصفة تختلف عن الاسم اختلافا بيّنا، ولا يمكن أن تجتمع معه في تعريف واحد وقسم واحد. وسيزداد الأمر وضوحا من خلال المطلب التالي.

3- مكان الصفة في الحديث عن القسمة الثلاثية للكلمة:

قدّم النحاة عند استدلالهم للقسمة الثلاثية للكلمة ثلاثة أدلّة أساسية، أحدها تركيبي، يعتمد جانب الإخبار في الجملة، والثاني عقلي، يعتمد جانب الاستقلال بالمفهومية والزمن، والثالث منطقي، يعتمد على جانب الذات والحدث والرابطة. وفيما يلي تفصيل ما أجملناه.

3-1- الدليل التركيبي المعتمد على الإخبار:

أ- عند الزجّاجي (ت 340 هـ):

من أوائل النحاة الذين احتجّوا للقسمة الثلاثية للكلمة أبو إسحاق الزجّاجي، يقول في كتابه الإيضاح في علل النحو: « ... فالخبر إذن هو غير المخبَر والمخبَر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم. والخبر هو الفعل، وما اشتقّ منه أو تضمّن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه. ولا بدّ من رباط بينهما، وهو الحرف. ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل، فيكون للكلام قسم رابع. ». [13]

يرى الزجّاجي أنّ هناك معنيين ورباط بينهما فقط.

المعنى الأوّل هو المخبَر والمخبَر عنه، وهو يختص بالاسم.

المعنى الثاني هو الخبر، وهو يختصّ بالفعل، وما اشتقّ منه أو تضمّن معناه.

كلام الزجاجي غير مستقيم من كلّ النواحي. فكيف يُعقل أن يكون المعنى الأول هو المخبَر والمخبَر عنه، والمعنى الثاني هو الخبر ؟

الكلام المعقول هو أنّ الخبر يتكوّن من المخبَر به، والمخبر عنه، ويكون أحدهما للاسم، والآخر للفعل. وسنرى بعد قليل أنّ أغلب النحاة الذين جاؤوا بعده لم يوافقوه في عبارته، وحاولوا إصلاحها.

ب– عند أبي البركات الأنباري (ت: 577 هـ):

يقول أبو البركات الأنباري في كتابه أسرار العربية: « إنّ هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يُخبر به ويُخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيد قائم. ومنها ما يُخبر به ولا يُخبر عنه، وهو الفعل، نحو قام زيد. ومنها ما لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، وهو الحرف، نحو هل وبل، وما أشبه ذلك. ». [14]

يبدو أنّ الأنباري أحسّ باضطراب عبارة الزجّاجي فأصلحها، وذكر أنّ المراتب ثلاث: منها ما يُخبر به ويُخبر عنه، ومنها ما يُخبر به ولا يُخبر عنه، ومنها ما لا يُخبر به ولا يُخبر عنه.

وذكر الأنباري أنّ الاسم يُخبر به ويخبر عنه، وهذا لا يصحّ من جهة العقل والمنطق. فالكلمة إمّا أن يُخبر بها، أو يُخبر عنها. ولم يُعط النحاة أمثلة على الاسم الذي يُخبر به. وسنعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

وإذا بحثنا عن الصفة وسط هذا الاستدلال وجدناها يُخبر بها، ولا يُخبر عنها، وبالتالي ينبغي أن توضع ضمن الفعل وليس ضمن الاسم.

وعلى هذا الأساس يسقط استدلال الأنباري، لأنّه يحتوي على تناقض واضح، إذ يضع الصفة ضمن الأسماء، واستدلاله يحتمّ عليه أن توضع مع الأفعال. فهذا الاستدلال لا يعبّر عن جميع أصناف الكلمة.

ج- عند أبي البقاء العكبري (ت: 616 هـ):

يقول العكبري في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب: « إنّما عُلم كون الكلم ثلاثا فقط من وجهين: أحدهما أنّ الكلام وضع للتّعبير عن المعاني، والمعاني ثلاثة: معنى يُخبر به، ومعنى يُخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر، فكانت العبارات عنها كذلك. ».[15]

يبدو واضحا أنّ العكبري لم يرتض عبارة الأنباري وحاول إصلاحها، فالمعاني عنده ثلاثة: مُخبَر به، ومُخبَر عنه، ورباط بينهما.

فقد أصلح العكبري عبارة بعض النحاة الذين ذكروا أنّ الاسم يخبَر به، ويخبَر عنه، وتفطّن إلى أنّ الخاصية التركيبية الأساسية للاسم هي أن يُخبَر عنه، لا أن يُخبَر به.

ومن النحاة الذين ذكروا هذه الخاصية للاسم أبوعلي الفارسي، يقول في كتابه الإيضاح العضدي: « فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم. ومثال الإخبار عنه قولنا: " عبد الله مُقبل "، و " قام بكرٌ "، فـ " مقبل " خبر خبّر عن " عبد الله "، و " قام " خبرٌ عن " بكر ". ».[16]

كلام أبي علي الفارسي والعكبري، كلام منطقي وجيّد ورائع، وفيه جانب كبير من الصحة، ولكنّه يطرح إشكالا تصنيفيا. فالجملة تتكوّن من عنصرين من ناحية الإخبار: مخبر عنه، ومخبر به. والمخبر عنه هو الاسم. ولكنّ المخبر به ليس الفعل فقط، بل الصفة كذلك يُخبر بها. وتمثيل أبي علي الفارسي واضح، فجملة: " عبد الله مُقبل "، مقبل هي الخبر، وهي صفة، وهي مخبر بها. كما أنّ في جملة: " قام بكرٌ "، قام هو الخبر، وهو فعل، وهو مخبر به. وعلى هذا الأساس ينبغي أن توضع الصفة مع الفعل لا مع الاسم.

أمّا قضيّة الرباط التي ذكرها الزجاجي والعكبري فمناقشتها تبتعد بنا عن موضوعنا، لذلك سنتجاوزها وننتقل للحديث عن الدليل الثاني الذي قدّمه بعض النحاة.

3-2- الدليل العقلي المعتمد على الزمن:

هناك مجموعة من النحاة استعملوا دليلا آخر للاستدلال للقسمة الثلاثية، اعتمدوا فيه على جانب الاستقلال بالمفهومية والزمن، من هؤلاء ابن الحاجب.

يقول **ابن الحاجب** في " **الكافية** " معللا القسمة الثلاثية: « لأنّ الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا. الثاني الحرف. والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. الثاني الاسم، والأوّل الفعل. وقد عُلم بذلك حدّ كلّ واحد منها. ». [17]

يقابل ابن الحاجب أولا بين الاسم والفعل من جهة، والحرف من جهة أخرى، على أساس أنّ الاسم والفعل يدلان على معنى مستقلّ، بينما لا يدلّ الحرف على معنى مستقلّ.

ثمّ يقابل ابن الحاجب بين الاسم والفعل، فالاسم لا يدلّ على الزمن، والفعل يدلّ على الزمن. وهنا نتساءل عن الصفة، هل تدلّ على الزمن أم لا تدلّ عليه.

طبعا الصفة تدلّ على الزمن، ومن ثمّ كان ينبغي أن تصنّف مع الفعل لا مع الاسم.

يقول أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي: « اسم الفاعل على ثلاثة أضربٍ: أحدها أن يكون لما مضى، والآخر أن يكون للحال، والثالث أن يكون للمستقبل. والذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو المستقبل دون ما مضى. ». [18]

فهذا الاستدلال مثل سابقه يحتّم أن توضع الصفة مع الفعل لا مع الاسم، لأنّ الصفة تدلّ على الزمن مثل الفعل، والاسم لا يدلّ عليه.

3-3- الدليل المنطقي المعتمد على الذات والحدث:

قدّم بعض النحاة دليلا آخر يختلف عن الدليلين السابقين، من هؤلاء **ابن الخبّاز** (ت 638 هـ) الذي يتحدث عن القسمة الثلاثية في كتابه الغُرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية فيقول: « وهذه قسمة اتفق عليها أرباب العلوم، ولا تخصّ الكلام العربي. لأنّ هذا الانقسام باعتبار المعنى، والأمم متفقة في المعاني. وكان الأمر كذلك لأنّ العبارات كالمعاني عددا. والمعاني ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث على وجه مخصوص. فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف. ». [19]

يرى ابن الخبّاز أنّ المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة. الذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف. والسؤال المعهود هو أين مكان الصفة ؟ هل هي مع الذات أم مع الحدث ؟

ذكرنا في أول البحث أنّ الصفة تدلّ على ذات موصوفة بالحدث. وابن الخبّاز يجعل الصفة مع الاسم، أي أنّها تدلّ على ذات فقط، وهذا غير صحيح، فالصفة لا تدلّ على الذات فقط مثل الاسم، وإنّما تدلّ على ذات موصوفة بالحدث. وعلى هذا الأساس فالمعاني ليست ثلاثة فقط، وإنّما أكثر من ذلك، لوجود معنى يدلّ على الذات والحدث في الوقت نفسه، وهو المعنى الذي تدلّ علبه الصفة.

والذي نخلص إليه من مناقشة الأدلّة الثلاثة السابقة هو أنّ الصفة لا يصدق عليها أيّ دليل. والنتيجة الأساسية التي أقرّها النحاة أنفسهم من خلال أدلتهم هي أنّ الصفة لا تنتمي إلى الاسم. لأنّ الاسم يُخبر عنه، والصفة يُخبر بها. والاسم لا يدلّ على الزمن، والصفة تدلّ على الزمن. والاسم يدلّ على ذات، والصفة تدلّ على ذات موصوفة بالحدث. ولعلّ هذه الفوارق الموجودة بين الصفة والاسم هي التي جعلت نحاة الكوفة يجعلون الصفة مع الأفعال لا مع الأسماء.

وسنذكر في ما يلي بعض الاضطرابات التركيبية التي أساسها عدم التفريق بين الاسم والصفة.

4- الاضطراب في تحديد الوظيفة التركيبية للصفة:

إنّ عدم الوضوح في الجانب الصرفي يجرّ إلى الاضطراب في الجانب التركيبي. وبما أنّ النحاة لم يحدّدوا الصفة بشكل دقيق من الناحية الصرفية، وجعلوها فرعا من فروع الاسم، وهي في الحقيقة مختلفة عنه، فإنّ هذا المزج جرّ إلى عدم وضوح الرؤية من الناحية التركيبية. ولتوضيح هذا الأمر سأذكر مثالا واحدا أبيّن من خلاله الاضطراب الموجود في تحديد الوظيفة التركيبية للصفة.

يقول سبحانه وتعالى في سورة فاطر: ﴿ يا أيُّها النّاسُ اذكُروا نِعمَةَ اللهِ عَلَيكُم **هَل مِن خالِقٍ غيرُ اللهِ** يَرزُقُكُم مِنَ السَّماءِ والارضِ لا إلهَ إلاّ هُو فأنّى توفَكونَ. ﴾ [فاطر: 03].

سأتحدث من الآية الكريمة على جملة: هَل مِن خالِقٍ غيرُ اللهِ، فقط.

4-1- إعراب كلمة " خالق " عند مُعربي القرآن الكريم:

أ- إعراب كلمة " خالق " عند العكبري (ت 616 هـ):

يقول أبو البقاء العكبري في كتابه: " التبيان في إعراب القرآن " عن " غير ": « يُقرَأُ بالرفع، وفيه وجهان: أحدهما، هو صفة لـ " خالق " على الموضع، و" خالق " مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره لكم أو للأشياء. والثاني أن يكون فاعلَ " خالق "، أي هل يخلق غيرُ الله شيئا. ». [20]

العكبري هو أول من أعرب " خالق " مبتدأ، في حدود ما اطلعت عليه من مراجع، ثمّ تبعه كلّ من جاء بعده من النحاة ومعربي القرآن الكريم. وهو إعراب لا يتماشى مع الخصائص التركيبية للصفة. فقد ذكرنا سابقا أنّ الصفة تقوم بثلاث وظائف تركيبية فقط، هي: المسند، والحال، والنعت. وعلى هذا الأساس لا يُمكن أن تكون " خالق " مبتدأ، ولا يكون الخبر محذوفا، تقديره لكم أو للأشياء.

ب- إعراب كلمة " خالق " عند المنتجب الهمذاني (ت 643 هـ):

يقول المنتجب الهمذاني في كتابه: " الفريد في إعراب القرآن المجيد ": « قوله عزّ وجلّ " هل مِن خالقٍ غيرُ الله " استفهام بمعنى النفي. ومحلّ " من خالق " الرّفع، إمّا بإضمار فعلٍ دلّ عليه " يرزقكم "، أو بالابتداء، والخبر محذوف، أي لكم، أو في الوجود، أو يرزقكم، أو غيرُ الله. ». [21]

عندما يكون الإعراب غير دقيق تتعدد الأوجه وتكثر الآراء. فإذا كان العكبري ذكر وجها واحدا لإعراب " خالق "، وهو أنّها مبتدأ، فإنّ الهمذاني أضاف وجها آخر، وهو أن تكون " خالق " فاعلا بفعل محذوف، تقديره يرزقكم، أي تقدير الجملة: " هل يرزقكم من خالق يرزقكم ".

أي أنّ " خالق " مسندا إليه، إمّا أن تكون فاعلا، أو تكون مبتدأ.

كما أنّ الهمذاني ذكر أربعة احتمالات للخبر المحذوف، فتقديره: لكم، أو في الوجود، أو يرزقكم، أو غيرُ الله.

والوجهان اللذان ذكرهما الهمذاني في إعراب " خالق " غير دقيقين، لأنّ الصفة لا تقوم بوظيفة المسند إليه. وإنّما تقوم بوظيفة المسند فقط. أي أنّ الصفة لا يُخبَرُ عنها، بل يُخبَرُ بها.

فالوجه الأوّل غير صحيح، فبالإضافة لما ذكرناه، لا يُعقل أن يكون تقدير الجملة: " هل يرزقكم من خالق يرزقكم "، فهذه الجملة لا يمكن أن تكون من جمل القرآن الكريم، الذي هو في قمّة البلاغة والفصاحة، وفي أعلى مستويات النظم.

والوجه الثاني غير صحيح أيضا، والدليل عليه الارتباك الظاهر في تحديد الخبر، إذ وصل التخمين في تحديده إلى أربع احتمالات، كلّها متضاربة فيما بينها، فعندما يقول الهمذاني بأنّ تقدير الخبر: لكم، أو في الوجود، هذان لا يمكن أن يكونا خبرين، وإنّما هما متعلقا الخبر فقط.

4-2- الإعراب المقترح لكلمة " خالق ":

لإعراب كلمة " خالق " لا بدّ من إعراب بقية عناصر الجملة، والنظر إلى الجملة ككلّ، لتظهر العلاقات التركيبية الموجودة فيها بشكل دقيق.

- هل: أداة استفهام.
- مِن: حرف جرّ لتأكيد النفي. وليس حرف جرّ زائد، كما ذكر النحاة.
- خالق: خبر مقدّم، مجرور لفظا، مرفوع محلاّ.
- غير: أداة قصر، لأنّها سُبقت باستفهام.
- الله: لفظ الجلالة، مبتدأ مؤخَّر، مجرور لفظا، مرفوع محلاّ.

هذا هو الإعراب الذي نقترحه، وهو إعراب بسيط وواضح، ولا يوجد فيه تقديرات ولا احتمالات. وهي جملة فنية في منتهى البلاغة، وفي قمّة البلاغة، وليست جملة عادية كما نظر إليها كثير منهم. فأصل الجملة هو: اللهُ خالقٌ. هذه هي الحقيقة التي يريد الله سبحانه وتعالى إثباتها، وتأكيدها، وقد وَرَدت بقريب من هذه الصيغة في كثير من الآيات في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ اللهُ خالقُ كُلِّ شَيءٍ ﴾. [الزُّمَر: 62]. ومنها قوله تعالى: ﴿ ذالكم اللهُ ربُّكُم خالقُ كُلِّ شَيءٍ ﴾. [غافر: 62].

أمّا في هذه الآية فقد وردت بأسلوبين تأكيديين، هما: أسلوب القصر، وأسلوب الاستفهام التقريريّ. وقد قُدِّم الخبر في الآية للعناية والاهتمام، وللتخصيص، وزيدت " مِن " لتأكيد النفي، أي لا يوجد خالق غير الله سبحانه وتعالى. فكلمة " الله " في الجملة هي المبتدأ، وهي المخبر عنه، وهي المسند إليه. ولكنّ بعضهم نظر إليها نظرة شكلية، فهي مضاف إليه، وبالتالي ليست كلمة أساسية. رغم أنّ بعض النحاة توصّل إلى المعنى الأصلي الصحيح للجملة، منهم أبو جعفر النحاس الذي يقول: " والرفع من جهتين: إحداهما، بمعنى هل من خالق إلاّ الله، بمعنى **ما خالق إلاّ الله**.".

هذا هو المعنى الصحيح للآية: **ما خالق إلاّ الله**. وقد تفطّن إليه ابن النحّاس.

أصل الآية كما ذكرنا هو: الله خالق.

ثمّ حُوّلت إلى: **ما خالق إلاّ الله**. بتقديم الخبر، ووضعه في أسلوب قصر.

ثمّ حوّلت إلى: هل خالق إلاّ الله ؟ بتغيير الأسلوب من النفي إلى الاستفهام التقريري، الذي هو أبلغ من النفي.

ثمّ حوّلت إلى: هل من خالق إلاّ الله ؟ لتأكيد النفي، أي يستحيل أن يوجد خالق إلاّ الله.
ثمّ حوّلت إلى: هل من خالق غيرُ الله ؟ لتأكيد نفي وجود خالق غير الله سبحانه وتعالى.
وفي كلّ هذه التحويلات تبقى كلمة " الله " هي المبتدأ، وهي المسند إليه، وكلمة " خالق " هي الخبر، وهي المسند. ولا تتغيّر الوظائف التركيبية بالتقديم والتأخير.
ويمكننا إجمال أسباب الاضطراب في تحليل الجملة في ما يلي:
– عدم ضبط المسند إليه في الجملة الذي هو " الله".
– الابتعاد عن المسند إليه وجعله " خالق". وخالق صفة لا يمكن أن تكون هي المسند إليه، وإنّما هي المسند.
– لما ترك المعربون المسند وراءهم وهو " خالق " بدأ الاضطراب في تحديده، فبعضهم قال محذوف، تقديره: لكم، وبعضهم قال تقديره للأشياء، وبعضهم قال تقديره في الوجود، وبعضهم جعل " غير " هي الخبر، وبعضهم جعل جملة " يرزقكم " هي الخبر.
– وبعضهم ابتعد كثيرا عندما جعل جملة " يرزقكم " هي الخبر. يقول أبو حيّان الأندلسي في تفسيره " البحر المحيط ": « والخبر إمّا " يرزقكم "، وإمّا محذوف و " يرزقكم " مستأنف. وإذا كان " يرزقكم " مستأنفا كان أولى، لانتفاء صدق " خالق " على غير الله، بخلاف كونه صفة، فإنّ الصفة تُقيِّد، فيكون ثَمَّ خالق غير الله لكنّه ليس برازق. ».[22]
تنبّه أبو حيّان إلى أنّ إعراب جملة " يرزقكم " خبرا يؤدّي إلى معنى فاسد، وهو إثبات خالق دون الله، لكنّه ليس برازق.

– خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا أن نُجمل ما توصلنا إليه في النقاط التالية:
– الصفة كلمة تدلّ على ذات موصوفة بالحدث. وعلى هذا الأساس فهي تدلّ على شيئين: ذات، وحدث. وبهذا التعريف تتميّز الصفة عن الاسم الذي يدلّ على ذات فقط، وعن الفعل الذي يدلّ على حدث، وزمن.
– الصرف هو دراسة الكلمة خارج التركيب، أي من الناحية الإفرادية. والتركيب هو دراسة الكلمة داخل التركيب، أي من خلال علاقتها بما قبلها أو ما بعدها.

– الصفة تسمية صرفية، وتقوم بثلاث وظائف تركيبية، هي: الخبر، والحال، والنعت.

– التعريفات التي ذكرها النحاة للاسم لا تنطبق على الصفة، لأنّها تختلف عن الاسم، ولا يمكن أن تجتمع معه في تعريف واحد.

– الأدلّة التي ذكرها النحاة للتدليل على القسمة الثلاثية للكلمة تحتّم كلّها أن تكون الصفة مع الفعل لا مع الاسم. وهي دلالة واضحة على اختلاف الصفة عن الاسم من خلال ابتعادها عنه واقترابها من الفعل. وبهذا يكون نحاة الكوفة أقرب إلى الصواب.

– في جملة: " هل من خالق غير الله "، أعرب النحاة كلمة " خالق " مبتدأ، وهذا لا يستقيم مع الخصائص التركيبية للصفة، إذ ذكرنا أنّ الصفة تقوم بثلاث وظائف تركيبية فقط، هي الخبر، والحال، والنعت. ولا يمكن للصفة أن تقوم بوظيفة المبتدأ أو الفاعل، لأنهما وظيفتان خاصتان بالاسم. ومن ثمّ فالإعراب المقترح لكلمة " خالق " في الجملة هو أنّها خبر.

– إعراب كلمة " خالق " مبتدأ غير صحيح، نشأ من عدم دراسة كلمة " خالق " من الناحية الصرفية، فلو دُرست الصفة بطريقة دقيقة من الجانب الصرفي لعُلم أنّها لا يمكن أن تؤدّي وظيفة المبتدأ في التركيب.

– هذا الاضطراب في الإعراب يُبيّن الأهمية الكبيرة لفصل المستوى الصرفي عن المستوى التركيبي، وضرورة دراسة الأول دراسة مستقلة عن الثاني، لأنّ الصرف يؤثر كثيرا في دراسة التركيب. ولا نعني بالاستقلالية الفصل التامّ، ولكن نعني بها تمييز أحدهما عن الآخر، فهما دراستان متكاملتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى.

ومن التوصيات التي نوصي بها ضرورة دراسة النحو العربي دراسة لسانية، من خلال التمييز بين الأبواب الصرفية والأبواب التركيبية، ورصد تحركات الكلمة وانتقالها بين الصرف والتركيب.

إحالات البحث:

1 – ابن الأثير، البديع في علم العربية، ، تح: فتحي أحمد علي الدّين، معهد البحوث العلمية، مكّة المكرّمة، ط 1420 هـ، ج1، ص: 309.

2 – ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص: 317.

3 – ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، ج3، ص: 140.

4 – الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط2، د.ت، ج3، ص: 05.

5 – ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1982، ج1، ص: 441.

6 – الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، ج2، ص: 283.

7 – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993 ص: 83.

8 – ابن فارس، المرجع نفسه، ص: 84.

9– أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: حسام الدّين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1981، ص: 17.

10– ابن كيسان، الموفقي في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، 10 المجلد 4، العدد 2، 1975، ص: 106.

11– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص: 85.

12- الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط6،1996، ص: 42.

13 – الأنباري، أسرار العربية، تح: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص: 24.

14– العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار، دار الفكر، دمشق، ط2،2001، ج1، ص: 43.

15 – أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2008، ص: 71.

16– ابن الحاجب، الكافية، متون في اللغة العربية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005، ص: 07.

17– أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص: 133.

18 – ابن الخبّاز، الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، مخطوط، ص: 07.

19– العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ، تح: سعد الفقي، دار اليقين، مصر، ط1، 2001، ص: 665.

20 – المنتجب الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تح: محمّد نظام الدّين، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، 2006، ج5، ص: 314.

21– أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: مجموعة من المؤلفين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ج7، ص: 287.

– قائمة المصادر والمراجع:

1– أسرار العربية، الأنباري، تح: محمّد حسين شمس الدّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

2– الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 2008.

3– الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1982.

4– الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: مازن المبارك، ط6، دار النفائس، بيروت، 1996.

5– البحر المحيط، أبو حيان، تح: مجموعة من المؤلفين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

6– البديع في علم العربية، ابن الأثير، تح: فتحي أحمد علي الدّين، معهد البحوث العلمية، مكّة المكرّمة، 1420 هـ.

7– التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح: سعد الفقي، ط1، دار اليقين، مصر، 2001.

8– شرح ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ط.د.ت.

9– شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة. ط.د.ت.

10– شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: محمّد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

11- شرح كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1996.

12- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: عمر فاروق الطبّاع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1993.

13- الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، ابن الخبّاز، مخطوط.

14- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تح: حسام الدّين القدسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1981.

15- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح: محمّد نظام الدّين، ط1، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، 2006.

16- الكافية، ابن الحاجب، متون في اللغة العربية، ط1، دار ابن حزم، 2005.

17- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: غازي مختار، ط2، دار الفكر، دمشق، 2001.

18- الموفقي في النحو، ابن كيسان، تح: عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، المجلد 4، العدد2 ، مجلة المورد، بغداد، 1975.